S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/609
4 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

تلقيت تعليمات لاسترعاء اهتمامكم فورا إلى الأمور التالية. ما زالت إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، تفرض حصارا بريا وبحريا على الأراضي الفلسطينية. لقد أغلقت حدودها مع الأراضي الفلسطينية، واستعملت القوة لإغلاق الحدود فيما بين الأراضي الفلسطينية وكل من مصر والأردن، وحالت دون استخدام الزوارق الفلسطينية البحر في غزة. وقد فرض جيش الاحتلال الإسرائيلي، علاوة على ذلك، حصارا حول المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، فعزلها بالفعل عن بعضها البعض، وقيد حركة الأفراد ومنع نقل البضائع.

وينجم عن الإجراءات والتدابير المذكورة أعلاه مختلف أشكال المعاناة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حالات النقص في إمدادات المواد الغذائية والطبية، والدمار الاقتصادي الكامل. وتشكل تلك الإجراءات والتدابير عملا من أعمال العدوان ترتكبه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى ذلك، عدة تدابير معادية أخرى، منها وقف تحويل مبالغ هامة من الأموال خاصة بالسلطة الفلسطينية، بل وأصدرت أمرا بالقبض على رئيس قوة الشرطة الفلسطينية. وهددت تلك الحكومة أيضا بشن عمليات عسكرية داخل المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

ويأتي كل ما سلف بمثابة إضافة إلى استمرار الاستعمار الاستيطاني غير المشروع بما يتعارض مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات التي أصدرتها مؤخرا الجمعية العامة بأغلبية ساحقة خلال دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، فضلا عن انتهاك الاتفاقات المعقودة بين الجانبين.

إن الحكومة الإسرائيلية تزعم أنها تتخذ الإجراءات والتدابير المذكورة أعلاه ردا على التفجيرات التي حدثت يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ في القدس الغربية، والتي أدانها الجانب الفلسطيني إدانة صريحة. بيد أن من الواضح أن الإجراءات والتدابير الإسرائيلية موجهة ضد الشعب الفلسطيني بأكمله، وضد السلطة الفلسطينية. وتمثل هذه الإجراءات شكلا لم يسبق له مثيل من أشكال العقاب الجماعي، دون أن تحقق، في واقع الأمر، غرض مكافحة العنف والتطرف، وإنما تتعارض معه. ويتزايد اقتناعنا بأن الدوافع وراء هذه

الإجراءات والتدابير هي دوافع سياسية وأن حكومة السيد بنيامين نتنياهو تحاول إجهاض أي تقدم محتمل في عملية السلام وربما تسعى لتدميرها تماما.

إن هذا العمل العدواني الإسرائيلي وسائر الإجراءات والتدابير الإسرائيلية غير المشروعة يتطلب إجراءات من جانب المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن على وجه التحديد، بغرض الإنهاء الفوري لتلك الإجراءات والتدابير وإزالة تأثيرها التدميري الخطر.

وسأكون ممتنا إذا ما عملتم على إتاحة نص هذه الرسالة لأعضاء مجلس الأمن وتعميمه كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ناصر القدوة
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة